

مشروع المدارس المطورة يقضي على الدروس الخصوصية العيسى لـ «الأنباء»: وجود 3 مديريين مساعدين في المدرسة حل لمشكلة الترقى الوظيفي



د.عبدالعيسى يتقدم الحضور في الورشة

من خلال الأنشطة والمشاريع. عقب ذلك قدم الاختصاصي التربوي في البنك الدولي ورئيس مكون الإدارة المدرسية شهرام باكسيما عرضاً حول مشروع تحسين إدارة التعليم والتطوير المهني خلال الفترة من 2011-2013، مؤكداً أن مشروع القيادة المدرسية يعمل على تحقيق نهج جديد لقيادة المدرسة وإدارتها، وذلك من خلال إنشاء نموذج وإطار للقيادة المدرسية متوافق ومرتب مع متكامل مع وضع معايير للقيادة والمعلمين لتقييم الأداء والتطور المهني، واستخدام معايير القيادة والمعلمين للتعرف على نقاط القوة ومجالات التطور المهني، بالإضافة إلى تفعيل المدرسي لفرص التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس واستخدام بيانات تجريبية للعام الدراسي 2013/2014 بدعم من برنامج التدريب المكثف على القيادة لموظفي المدارس والمناطق التعليمية، موضحاً أن مشروع القيادة المدرسية يهدف إلى زيادة كفاءة وفاعلية المدارس وتعزيز جودة التعليم وتحسين تعلم وتحصيل الطلاب من خلال اتباع نهج جديد للقيادة والإدارة المدرسية ودعم نظام التحسين المدرسي المستمر.

عبدالعيسى الفضي أكد وزير التربية ووزير التعليم العالي د.عبدالعيسى أن مشروع الإدارة المدرسية المطورة ناجح بكل المقاييس، مشيراً إلى أن ذلك ما لمستة على مدى يومين حضرت فيها ورشة العمل الخاصة بالمنهج الوطني كانت فيها ردود فعل إيجابية من قبل أهل الميدان وكذلك أولياء الأمور. وقال العيسى في تصريح خاص لـ «الأنباء» إن التطويرات التي جرت على المناهج الدراسية لاقت قبولا واستحساناً من قبل المتابعين والمختصين، لاسيما أنها تقضي على ظاهرة الدروس الخصوصية، مشيراً إلى أننا لا نألو جهداً في تقديم كل ما هو جديد من شأنه الارتقاء بالعملية التعليمية، مضيفاً أن وجود ثلاثة مديريين مساعدين في المشروع يعكس ذلك بالشيء الإيجابي على المنظومة التربوية ويساهم بشكل كبير في حل مشكلة التأخر في الترقى الوظيفي. وأشار في ورشة أمس التي تركزت على الإدارات المدرسية المطورة عضو فريق تطوير الإدارات التربوية وتحقيق المهنية وعدد من مديري المدارس والذين تحدثوا عن تجارب مدارسهم في تعزيز الأفكار والمبادئ التربوية والالتزام بها لتصبح ثقافة سائدة في المجتمع المدرسي ووضع الأهداف وتحقيقها

أكدت في ندوة «وزارة الصحة تحت المجهر» أهمية زيادة عدد المستشفيات والأطباء والأسرة الحركة الشعبية الوطنية: «الصحة» تحتاج إلى هيكلية شاملة

والإنظمة للمكافحة أو فرض العقوبات على منتهكيها، وعدم وجود قواعد للعمل ومدونات السلوك للموظفين في كل قطاعات الصحة. وبعد ذلك بين عضو المكتب السياسي في الحركة م.وسمي الشنخيتير أن الوضع الصحي في البلاد سيئ للغاية، فالمستشفيات متهالكة والعصابات الخاصة وغرف العناية المركزة قليلة جداً، بالإضافة إلى أن الأطباء العموميين لا يزيد عددهم على 3 أو 4 فقط والمتطوعون أكثر من 200 شخص في الفحص الأولي وهذا بحد ذاته مشكلة كبرى تكشف العجز لدى الوزارة.

وبين أن الدولة تقوم بصرف المليارات على هذا القطاع ولا نجد شيئاً على أرض الواقع، فالعشرات يبيتون في الممرات للحصول على الدور أو للحصول على سرير، بالإضافة إلى ذلك لا توجد رقابة على الأطباء ولا على المرضى مع انتشار الفساد بشكل كبير للغاية. وطرح الشنخيتير حلولاً تقدمت بها الحركة وتمثل في اتخاذ آليات واضحة للقضاء على الفساد، وإعادة هيكلة المنظومة الصحية، وبناء المستشفيات والمستوصفات وفتحها لمدة 24 ساعة، وتوزيعها بالطرق السليمة العادلة، مع زيادة السعة السريرية بشكل كبير جداً لتكون زائدة عن الاحتياجات لا أقل منها بـ 60٪، إلى جانب استقدام الخبرات والكفاءات وعدم إضاعة الأموال.

وتابع بأن الوزارة أغرقت نفسها بأطنان من الأدوية تنتهي صلاحية الكثير منها وهذا يكلف الدولة الملايين، ما يعني أن هناك تنفيذاً واستهتاراً بالمال العام وصحة المرضى، وأبرز مثال على ذلك شامبو القمل وأدوية علاج انفلونزا الطيور، إضافة إلى أنها قامت بتهميش الكوادر الفنية، ومحاربة الأطباء الأخفاء، ما دفع الكثيرين منهم إلى الهجرة. وزاد بأن موقع الوزارة كان ضعيفاً للغاية خلال تصديها للأمراض المعدية فالنظف المخصص للإنفلونزا هو فقط للمبالغين مع إهمال الأطفال في مخالفة صريحة للمادتين 10 و15 من الدستور حيث نصت الأولى على: «ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي»، فالتطعيم الذي وفرته الدولة والمقدر بـ 140 ألف طعم لا يكفي سوى 4٪ من السكان، إضافة إلى عدم توفيرها لتطعيم التهاب الكبد من نوع (أ) ومرض جديري الماء.

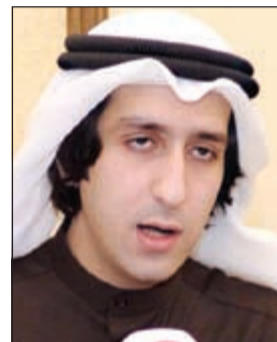
ورأى الحجيلان أن القرار الوزاري الخاص بالعيادات الخارجية للمستشفيات ومنع المواطنين من المراجعة بعد فترة العصر وحصرها فقط بالأجانب دفعه للتغيب عن



سعود الحجيلان متوسماً المتحدثين وعدداً من أعضاء الحركة الشعبية الوطنية (أحمد علي)



م.وسمي الشنخيتير



حسن دشتي



د.غاثم الحجيلان

عمله أو الاضطرار للذهاب للعيادات الخاصة مساءً، وهذا مخالف للدستور في المادة 15 فلا يحق للوزارة التضييق على المواطن.

المناطق المحرمة

بدوره، قال نائب أمين سر الحركة الشعبية الوطنية حسن دشتي إن حق المواطن في الرعاية الصحية كفله الدستور طبقاً للمادة 15 من الدستور، وهذا يحتم على الوزارة التمسك بالتكامل مع الوزارات التي ترتبط أنشطتها بها لضمان رفح المستوى الصحي مع حرصها على عدالة الخدمات الصحية العلاجية المتخصصة في المحافظات وتوفير الخدمات الأساسية للمناطق المحرمة. وشدد على أن الإنفاق الصحي يعتبر استثماراً ذا عائد كبير، ولذلك من الضروري زيادة نصيب القطاع الصحي في الموازنة العامة للدولة، وتحسين أسلوب تنمية القوى البشرية العاملة فيه وربط العملية التعليمية باحتياجات المجتمع، مع زيادة الاهتمام بالبحوث العلمية والاستفادة من نتائجها في تطوير الخدمة الصحية.

ثم تحدث دشتي عن ظاهرة الفساد الصحي والتي تتمثل في ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم الاستقلال مع ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية في مكافحة الفساد الصحي، وعدم اتخاذ أي إجراءات وقائية أو رقابية جادة بحق الفساد الصحي، إلى جانب غياب التشريعات

من جهة عدم تقديرها للعبء الواقع عليها وهو ما كشفه الخلل الذي وقع خلال تعاملها مع العمل الإرهابي في مسجد الإمام الصادق وإعلانها عدم التوجه إلى المستشفيات إلا للحالات الخطرة جداً والاكتفاء بالمستوصفات.

والتابع بأن الوزارة أغرقت نفسها بأطنان من الأدوية تنتهي صلاحية الكثير منها وهذا يكلف الدولة الملايين، ما يعني أن هناك تنفيذاً واستهتاراً بالمال العام وصحة المرضى، وأبرز مثال على ذلك شامبو القمل وأدوية علاج انفلونزا الطيور، إضافة إلى أنها قامت بتهميش الكوادر الفنية، ومحاربة الأطباء الأخفاء، ما دفع الكثيرين منهم إلى الهجرة. وزاد بأن موقع الوزارة كان ضعيفاً للغاية خلال تصديها للأمراض المعدية فالنظف المخصص للإنفلونزا هو فقط للمبالغين مع إهمال الأطفال في مخالفة صريحة للمادتين 10 و15 من الدستور حيث نصت الأولى على: «ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي»، فالتطعيم الذي وفرته الدولة والمقدر بـ 140 ألف طعم لا يكفي سوى 4٪ من السكان، إضافة إلى عدم توفيرها لتطعيم التهاب الكبد من نوع (أ) ومرض جديري الماء.

ورأى الحجيلان أن القرار الوزاري الخاص بالعيادات الخارجية للمستشفيات ومنع المواطنين من المراجعة بعد فترة العصر وحصرها فقط بالأجانب دفعه للتغيب عن

أكدت الحركة الشعبية الوطنية أن وزارة الصحة عاجزة تماماً عن تلبية احتياجات البلاد من الرعاية والخدمات وسط سياسات تنقيحية وإهمال واضح للمرافق الصحية، داعية إلى رفع مستوى الأداء والتنسيق والتكامل بين الوزارات، مع العدالة في الخدمات العلاجية وتوفيرها للمناطق المحرمة إلى جانب أهمية الاستثمار في الإنفاق الصحي، وزيادة الاهتمام بالبحوث العلمية، مع بناء المستشفيات والمستوصفات وزيادة أعداد الأطباء والأسرة ومعالجة مشاكل المكاتب الصحية في الخارج والحرص على هيكلية شاملة لكل القطاعات.

جاء ذلك خلال ندوة الحركة الشعبية الوطنية تحت عنوان «وزارة الصحة تحت المجهر» والتي شارك فيها كل من رئيس المكتب الصحي في الحركة الشعبية الوطنية د.غاثم الحجيلان ونائب أمين سر الحركة حسن دشتي وعضو المكتب السياسي في الحركة م.وسمي الشنخيتير، حيث تم عرض أبرز المشكلات التي يعاني منها الوضع الصحي في الحركة بحلول عاجلة لتدارك الأزمة. بدايةً، قال رئيس المكتب الصحي في الحركة الشعبية الوطنية د.غاثم الحجيلان إن وزارة الصحة في جهة فنية تتكفل بخدمة الإنسان وفق الدستور في مادته رقم 15 والتي تضمنت: «تعنى الدولة بالصحة العامة وبالوسائل الوقائية والعلاج من الأمراض والأوبئة»، ولكن للأسف فإن الوزارة خالفت هذا النص.

الحجيلان: الوزارة فشلت في التعامل مع الأمراض المعدية

دشتي: «الصحة» تعاني ضعف الرقابة

إدارة مجموعة تطلب الوظائف التالية:

م	الوظيفة	الشروط
1	مدير مالي رئيس حسابات محاسبين	شهادة علمية في مجال التخصص، خبرة لا تقل عن 15 سنة للمدير المالي، 10 سنوات لرئيس الحسابات 5 سنوات للمحاسبين.
2	مهندس كمبيوتر ودعم فني	شهادة علمية في مجال التخصص، خبرة لا تقل عن 6 سنوات في مجال الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والدعم الفني.
3	مهندس معماري مساعد مهندس	شهادة علمية في مجال التخصص، خبرة لا تقل عن 5 سنوات للمهندس المدني و3 سنوات لمساعد المهندس.
4	مستشار قانوني، باحث قانوني	شهادة علمية في مجال التخصص، خبرة لا تقل عن 10 سنوات للمستشار القانوني و5 سنوات للباحث.
5	إداري	شهادة جامعية، خبرة لا تقل عن 3 سنوات في الأعمال الإدارية والسكرتارية وشؤون الموظفين.
6	سكرتارية	شهادة جامعية، خبرة لا تقل عن 3 سنوات في أعمال السكرتارية.
7	مفتوب	خبرة لا تقل عن 5 سنوات في العمل كمفتوب.

الشروط العامة،
1. شهادة علمية في مجال التخصص بتقدير جيد على الأقل.
2. ما يزيد الخبرة السابقة.
3. رخصة قيادة وسيارة.
4. الأولوية للكويتيين.
5. إقامة قابلة للتحويل.
ترسل السيرة الذاتية موضحاً بها الوظيفة المتقدم لها ومرقها بها الشهادة العلمية وشهادات الخبرة على الإيميل kuwaitmedia2010@gmail.com أو 2010@kuwaitmedia.com وذلك خلال أسبوعين من تاريخ نشر الإعلان.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِإِذْنِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَشَارَكَةُ عَزَاءٍ
يَتَقَدَّمُ رَئِيسُ وَأَعْضَاءُ مَجْلِسِ إِدَارَةِ
نِقَابَةِ الْعَامِلِينَ بِوِزَارَةِ التَّرْبِيَةِ
بِأَحْرِ الْتَعَاذِي الْقَلْبِيَّةِ وَالْمَوَاسَاةِ مِنَ الزَّمِيلِ
غَالِي فَلَاحِ عَالِي الْعَازِمِي
عَضُو مَجْلِسِ الْإِدَارَةِ
لَوْفَاةِ الْمَغْفُورَةِ لَهَا بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى
وَالدَّتْهُ
سَالِمِينَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَتَعَمَّدَ الْفَقِيدَةَ بِوَسَاعِ رَحْمَتِهِ وَأَنْ يَسْكُنَهَا فَسَبِيحَ جَنَاتِهِ وَيُلِيمَ أَهْلَهَا وَذَوِيهَا الصَّبْرَ وَالسَّلْوَانَ
اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى الرَّسُولِ

مَشَارَكَةُ عَزَاءٍ
تَتَقَدَّمُ بِصَادِقِ الْعَزَاءِ وَالْمَوَاسَاةِ إِلَى
آلِ الْعَمَائِرِ الْكِرَامِ
لَوْفَاةِ الْمَغْفُورِ لَهَا بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى
وَسَمِيهِ حَسِينَ الرَّشِيدِ الْعَمِيرِي
أَرْمَلَةَ الْمَرْحُومِ / مُحَمَّدِ أَحْمَدِ سَالِمِ الْعَمِيرِي
وَالدَّةِ كُلِّ مَنْ: عَدْنَانَ، يَوْسُفَ وَوَلِيدَ
تَعَمَّدَ اللَّهُ الْفَقِيدَةَ بِوَسَاعِ رَحْمَتِهِ وَأَسْكَنَهَا فَسَبِيحَ جَنَاتِهِ
وَأَلْهَمَ أَلْهًا وَذَوِيهَا الصَّبْرَ وَالسَّلْوَانَ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«كان» تدرّب الهيئة التمريضية على التعامل مع مرضى السرطان



خالد الصالح

حنان عبدالمعبود أعلن استشاري الأورام نائب رئيس مجلس إدارة حملة «كان» خالد الصالح، عن بدء تنفيذ دورة متخصصة جديدة للهيئة التمريضية بالتعاون مع إدارة الهيئة التمريضية في وزارة الصحة، مشيراً إلى أنها تأتي ضمن برامج «كان» التدريبية المستمرة، وتهدف لتدريب الهيئة التمريضية على مهارات التواصل مع المرضى وذويهم وخاصة مرضى السرطان. وأوضح الصالح في تصريح صحفي أنه تم إعداد برنامج متكامل يقدمه أخصائيو الأورام للمتدربين يتضمن تعريفاً حول مرض السرطان ومراحله ونسبة وقوعه في الكويت وفي العالم وطرق التشخيص والعلاج، والوقاية والاكتشاف المبكر، ونسب الشفاء، لافتاً إلى أن اختيار تدريب الهيئة التمريضية يعود إلى أنهم الأقرب دائماً للمريض وذويه وكذلك للأطباء، وأن تدريبهم على المعلومات الصحيحة حول الأمراض السرطانية يهيئهم للإجابة عن أي تساؤلات بصورة علمية سليمة. وأشار الصالح إلى أن الطواقم التمريضية هي التي تتخذ وتطبق العلاجات الموصوفة من الأطباء، لذلك فهم الركيزة في تقديم العلاج لذلك وجب الاهتمام بثقافتهم الصحية فيما يتعلق بالأمراض السرطانية، معرباً عن شكره لإدارة الهيئة التمريضية بوزارة الصحة على اهتمامها بتدريب منتسبيها من المرضى والممرضات لتتمتع بمعلوماتهم واكتساب مهارات وخبرات تفيدهم في أداء عملهم على الوجه الأكمل خدمة لمصلحة المرضى وهو الهدف الذي يود الجميع تحقيقه.

بنك بروبان BURGAN BANK
صور واربح الكويت في عيوننا... من 5 يناير إلى 17 مارس 2016
شروط المسابقة:
الجائزة الأولى: كاميرا كانون احترافية مع حقيبة خاصة Canon Camera Eos 70D + Canon EF-S 18-200mm f/3.5-5.6 IS II
الجائزة الثانية: كاميرا كانون احترافية مع حقيبة خاصة Canon Camera Eos 70D + Canon EF 20mm f/2.8 USM
الجائزة الثالثة: كاميرا كانون احترافية مع حقيبة خاصة Canon Camera Eos 70D + Canon EF-S 18-135 mm
الجائزة الرابعة: كاميرا كانون احترافية مع حقيبة خاصة Canon Camera Eos 760D + Canon EF 85 mm f/1.8 USM
الجائزة الخامسة: كاميرا كانون احترافية مع حقيبة خاصة Canon Camera PowerShot G15
مسابقة التصوير الفوتوغرافي 2016
البريد الإلكتروني: رقمة البطاقة المالية: كوالين.